شموقف هيئة الأمم المتحدة من قضية الرهائن الأمريكان في إيران

أ.د. عكاب يوسف الركابي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. حيدر علي خلف
مديرية تربية ذي قار

الملخص

كانت مسألة الرهائن الأمريكان ١٩٧٩ – ١٩٨١ الذين احتجزوا في إيران لمدة ٤٤٤ يوماً واحدة من المشاكل المهمة التي شغلت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، لذا توجهت أنظار صانعي القرار السياسي في واشنطن صوب المحافل الدولية بغية احراج إيران وزيادة الضغط عليها للإفراج عن ٥٢ رهينة المحتجزين لديها، ومن هنا جاءت وساطة هيئة الأمم المتحدة لتصب في ذلك العمل السياسي الذي سعت إليه الإدارة الأمريكية للخروج من هذا المأزق الذي أثر كثيراً على طبيعة الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وسمعتها الدولية. ومن أجل تحقيق ما كلفت لأجله بذلت الأمم المتحدة وعن طريق أمينها العام جهوداً حثيثة بغية التوصل إلى حلول منطقية للأزمة، لكنها لم توفق في مسعاها، وواجهت موقفاً صلداً من جانب القيادة الإيرانية ورجالاتها السياسيين، لكن مع تطورات المواقف الدولية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ بدأت بعض بوادر الانفراج في المفاوضات بين الأمم المتحدة وصانع القرار الإيراني لتكلل أخيراً بالإفراج عن ٥٢ رهينة أمريكي في مطلع عام ١٩٨١.

Abstract

Even today, after the passage of some three decades, the 1979-1981 Iran Hostage Crisis remains an event familiar to most Americans. Many might be unaware that the 52 American mostly military and diplomatic personnel held hostage in Tehran for 444 days continue to strive for significant compensation for their ordeal. The hostages have never received any compensation from Iran through court actions, all efforts having failed due to foreign sovereign immunity and an executive agreement known as the Algiers Accords, which bars such lawsuits. Congress took action to abrogate Iran's sovereign immunity in the case Roeder v. Islamic Republic of Iran, but never successfully abrogated the executive agreement, leaving the plaintiffs with jurisdiction to pursue their case but without a judicial cause of action. Having lost their bids in the courts to obtain recompense, the former hostages have turned to Congress for relief. This report outlines the history of various efforts, including legislative efforts and court cases, and describes three bills currently before Congress.

المقدمة

شكلت قضية الرهائن الأمريكان المحتجزين في إيران منذ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ وحتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١ واحدة من أبرز القضايا الدولية التي شغلت هيئة الأمم المتحدة طوال تلك المدة، إذ أخذ كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، دوراً كبيراً للوساطة بين طهران وواشنطن بغية التوصل إلى حل يرضي الطرفين بخصوص الإفراج عن ٥٢ رهينة ظلوا محتجزين طوال ٤٤٤ يوماً في إيران، ولأهمية الدور الذي أدته الأمم المتحدة في هذا المجال أرتأينا تسليط الضوء على أبرز مجريات تلك الأحداث والنتائج التي توصلت إليها المنظمة عبر أمينها العام وبعض موظفيها الدوليين.لاشك أن وساطة هيئة الأمم المتحدة كانت ضمن سياق حماية حقوق الإنسان، إلاّ أنّها عدت في الوقت نفسه مجارات لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية وتطلعاتها في إيجاد الحلول للحفاظ على هيبة الإمبراطورية الأمريكية وسمعتها الدولية، إذ شكلة تلك المسألة عائقاً كبيراً أمام حكومة الرئيس كارتر وبالتالي أدت إلى خسارته لدورة ثانية في الانتخابات الرئاسية التي جرت أواخر عام ١٩٨٠.

لقد أهتمت الدراسة بمتابعة تحركات ممثلي هيئة الأمم المتحدة ونشاطهم من خلال المستجدات التي رافقت القضية طوال تلك المرحلة، حيث ولدت تلك الأحداث هزّة عنيفة للسياسة الأمريكية العالمية، وأعطت في الوقت نفسه زخماً جديداً لطبيعة العلاقات السياسية بين طهران وواشنطن، رسمت ملامحها بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ نيسان ١٩٨٠ حتى يومنا هذا.

مدخل:لم تكن مسألة احتجاز الرهائن الأمريكان وليد الفرصة، وإنما كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفجر الوضع في إيران وبالتالي مهاجمة الطلاب الإيرانيين لمقر السفارة الأمريكية واحتجاز من كان فيها من موظفي السفارة، وكان في مقدمة تلك الأسباب هو السماح لمحمد رضا شاه المخلوع بدخول الولايات المتحدة الأمريكية، وأن كان القصد من وراء تلك الموافقة هو للعلاج داخل مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الجانب الإيراني عدَّ ذلك الأمر تواطأ من جانب الإدارة الأمريكية وسياستها تجاه إيران، فضلاً عن خشيتهم من أن يكون السيناريو القديم الذي أطاح بحكومة مصدق عام ١٩٥٣ سيعيد نفسه من جديد، ويعيد الشاه إلى إيران تحت المظلة الأمريكية، ولاعتقاد

الإيرانيون بأن وكر التجسس للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بسفارتهم في طهران، لذا عمدوا إلى مهاجمتها حتى لا يتكرر ذلك المشهد من جديد.

إنَّ الهجوم على السفارة الأمريكية، وكما أطلق عليه فيما بعد أزمة الرهائن، عُدت بلا ريب أبرز حدثٍ تاريخي شهده العقد الأخير من القرن العشرين، واستمر قرابة ٤٤٤ يوماً تخللته احداث وتطورات غايةً في الأهمية، ومع أنّ السبب الظاهر لذلك الحدث يرجع إلى دخول الشاه السابق للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّ هناك أسباب أخرى تداخلت فيما بينها وأدت بالأخير إلى وقوعه، لكن يبقى السؤال لماذا عمدت إيران لمثل هذا العمل على الرغم من الاضطراب والفوضى الداخلية والصراع على السلطة الذي كانت تشهده الساحة السياسية الإيرانية، فضلاً عن البون الشاسع بإمكانياتها مقابل إمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والسياسية، فقد لاحظ روز ماكديرموت Rose McDermott "إنَّ التناقض في السلطة بين نظامي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كان كبير جداً لدرجة أنه لا يمكن أن نضع مقارنة ثابتة لذلك"[١]. وبلا شك فإنَّ ما أشار إليه ماكديرموت هو ملاحظة دقيقة، لأنها تشير إلى أن الثقل السياسي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية لا يقارن بأي شكلٍ من الأشكل عما كانت عليه إيران آنذاك، ولا يمكن وضع مقاربة واقعية بينهما، لذلك نرى من الضروري وضع تحليل وشرحٍ وافي عما قامت به إيران من تصرف يُعد من الناحية الواقعية عملٌ مخالف للقانون والاتفاقيات الدولية، والأكثر من ذلك هو عدم قيام واشنطن باستخدام تفوقها العسكري الهائل لتركيع طهران لتحافظ على أقلِ تقدير بسمعتها ومكانتها الدولية على الرغم من النتائج السلبية التي انعكست على طبيعة الأوضاع الداخلية في واشنطن وخسارة الرئيس كارتر لدورة انتخابية ثانية.

هيئة الأمم المتحدة وقضية الرهائن الأمريكان المحتجزين في إيران:

لقد أخذت أزمة الرهائن أبعاداً دولية واسعة، فمنذ وقوعها في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ توجهت أنظار واشنطن صوب المحافل الدولية، وفكرت بتجنيد حلفائها ضد إيران[٢]، لكنها حبذت قبل العمل بذلك التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لدرج القضية في جدول أعماله، على الرغم من أن مجلس الأمن قد انعقد بعد مضي خمسة أيام على احتجاز الرهائن –أي في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٧٩، وفي البيان الختامي لذلك الاجتماع أدان المجتمعون ما قامت به إيران وطالبوها بالإفراج الفوري لأعضاء

السفارة[٣]، ولم يكن ذلك الإجراء من الولايات المتحدة الأمريكية دون مغزى، بل يمكن عده محاولة أمريكية لتبرير أي عملٍ تقدم عليه واشنطن مستقبلاً، بما فيه الخيار العسكري، لهذا اعتقدوا أن نقل القضية للمحافل الدولية والرأي العام العالمي سيكسبها عطف الأخرين وتأييدهم لها، إلى جانب زيادة العزلة الإيرانية عالمياً.لكن يبدو أن إيران كانت تدرك هذا التوجه من قبل واشنطن، فقد جاء في معرض ردها على قرار مجلس الأمن الدولي على لسان وزير خارجيتها أبو الحسن بني صدر[٤] بعد أربعة أيام من ذلك القرار، فقد دعا بني صدر إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي بغية عرض وجهة النظر الإيرانية، وطالب بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية للنظر في سياسة الشاه السابقة في إيران ومحاسبته على جميع جرائمه التي ارتكبها بحق الشعب الإيراني، فضلاً عن استرجاع الممتلكات العائدة للحكومة الإيرانية، وفي ختام ردهِ ألمح بني صدر إلى أمكانية قدومه إلى نيويورك لعرض موقف حكومته، غير أن ما طلبه بني صدر لم يلقِ الأذان الصاغية في واشنطن على الرغم من القلق المتزايد على حياة الرهائن[٥]. وبناءً على هذا التوجه، بعثت الولايات المتحدة الأمريكية بوزير خارجيتها سايروس فانس في بداية شهر كانون الأول ١٩٧٩ بجولة أوربية شملت عواصم فرنسا وإيطاليا وسويسرا، بغية تضامن هذه الدول واسناد الاجراءات الأمريكية المتخذة ضد إيران بما فيها العقوبات الاقتصادية التي سبق للرئيس كارتر أن فرضها ضد إيران بعد عشرة أيام من حادثة السفارة[٦].ويبدو أن المحاولات الأمريكية قد نالت أُكلها وكُللت بالنجاح عندما وافق بعض حلفائها على تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية على إيران[٧]، ولا يستبعد أن يكون حلفاء واشنطن قد وصلوا إلى قناعة تامة بأن فرض العقوبات الاقتصادية على إيران قد يمنع واشنطن من الخيار العسكري الذي كانت الاوساط الأمريكية تجري الاستعدادات لتنفيذه ضد إيران[٨]، لهذا اعتقدوا بأن فرض العقوبات على إيران قد يؤخر أية مبادرة عسكرية من قبل حكومة كارتر.

وفعلاً لم تعارض تلك البلدان الوسائل التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي يمكن ملاحظته على نحو واضح في استجابة كل من ألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا لقرار واشنطن الصادر في ١٢-١٣ تشرين الثاني ١٩٧٩ والقاضي بإيقاف استيراد النفط الإيراني[٩]،

فضلاً عن دعمهم لقرار تجميد الاصول الإيرانية والبالغة قيمتها قرابة ١٢ مليار دولار أمريكي[١٠]، الذي صدر بعد يومين من القرار السابق –أي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، كما أسلفنا[١١].

ولتوضيح هذه الناحية بشكل أكثر نسوق الفقرة التالية ممّا ذكره سايروس فانس في مذكراته، حينما كتب قائلاً: "في ١٤ تشرين الثاني –١٩٧٩– اجتمعنا سراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم[١٢] Kurt Waldheim في نيويورك لمناقشة الكيفية التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة مساعدتها، رغم حقيقة أن قرار مجلس الأمن الدولي[١٣] لم يؤد إلى أي نتائج. غادرت أنا وهال –هارولد– سوندرز[١٤] من قاعدة أندروز الجوية إلى نيويورك، وانتقلنا من المهبط الجوي لمشاة البحرية في نيويورك، إلى بيت كورت فالدهايم في سوتون بليس Sutton Place في سيارة أجرة صفراء بدلاً من سيارة وزارة الخارجية المعتادة، وهناك اجتمعنا مع كورت فالدهايم، وفي ذلك الوقت كنا قد أصبحنا على علم بالانقسامات داخل المجلس الثوري. إذ كان يقال إن الوطنيين العلمانيين، مثل بني صدر، وبعض رجال الدين يريدون نهاية سريعة للازمة قبل أن يلحق ضرر لا يمكن تعويضه بالمصالح الاقتصادية والسياسية الإيرانية..."[١٥]، واستطرد فانس فيما كتبه قائلاً: "اقترح فالدهايم أن يدعو وزير الخارجية بني صدر إلى نيويورك لمناقشة مسألة الرهائن مع مجلس الأمن، ووافقت على أن أجتمع إليه اجتماعاً غير رسمي، وكانت تصريحاته الأخيرة قد أشارت إلى أن شروط إيران الأساسية لإطلاق جماعتنا، هي إعادة أرصدة الشاه، وإنهاء التدخل الأمريكي المزعوم في إيران، والاعتذار عن "جرائمنا" السابقة ضد إيران، وهو ما لم نكن مستعدين لأن نفعله"[١٦].

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩ سلمَّ سايروس فانس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى فالدهايم بياناً ضمَّ أربع نقاط رئيسة، بقيت على ما يبدو هي صُلب الموقف الأمريكي طوال الشهور اللاحقة من الأزمة، على الرغم من أنها تعرضت لبعض التغيرات الطفيفة في محتواها، أما بخصوص النقاط الأربع فندرجها بالشكل التالي[١٧]:

(١) مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق جميع الرهائن المحتجزين في إيران.

(٢) إنَّ محاكم الولايات المتحدة الأمريكية مفتوحة أمام الحكومة الإيرانية لسماع دعواها حول الأرصدة التي تعتقد أنها خرجت من إيران بطرقٍ غير شرعية.

(٣) الاقتراح بتشكيل لجنة دولية للتحري في مزاعم إيران عن انتهاكات حقوق الإنسان في عهد حكومة الشاه السابقة[١٨].

(٤) الالتزام بالقانون الدولي فيما يخص العلاقات الدولية والتعاون بين الدول تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، وبمقتضيات اتفاقية فيينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية[١٩].

ولبرهة بدا للأمريكان أنه على الرغم من كل العوائق إلا أنه ما زال هناك بصيص أمل للتوصل لحل ممكن مع الإيرانيين، غير أن الأحداث جاءت بغير ما كانت تتوقعه واشنطن، فقد أُبعد بني صدر عن منصبه كوزير للخارجية في ٢٨ تشرين الثاني١٩٧٩[٢٠]، وبالتالي لم يتحقق ذلك اللقاء المرتقب الذي كان يأمله فانس، لتصبح قضية تحرير الرهائن أكثر صعوبة من السابق إذا لم تكن مستحيلة. لكن إيران بعثت إلى نيويورك من ينوب عن بني صدر، فقد أوفدت أحمد سلام أدجيان، أحد موظفي وزارة الخارجية الإيرانية، لمناقشة مطالب الحكومة الإيرانية مع كورت فالدهايم[٢١]، ومن جانبه كان الأخير يحمل في جعبته المقترحات الأربعة التي سبق أن تقدم بها فانس، لا سيما وأن فالدهايم كان لديه تصور واضح عن صعوبة المهمة التي أوكلت إليه بعد أن رفضت واشنطن مطالب الحكومة الإيرانية، وقد أشار إلى هذا الأمر بشكل لا يقبل الشك، إذ كتب في مذكراته بأنَّ القرار الأمريكي الرافض لمطالب إيران زادَّ الوضع سوءاً، وممّا زاد الأمر تعقيداً التوضيحات التي كررها آية الله الخميني، بأنه لم يكن هناك جدل حول الافراج عن الرهائن، قبل تسليم الشاه المخلوع لمحاكمته في إيران، كما أن آية الله الخميني قد ذهب في تعليقاته إلى خطوة أبعد مما كان يتصوره الأمريكان عندما صرح بأن مسألة احتجاز الرهائن لا يعد انتهاكاً لحصانتهم الدبلوماسية أو للقانون الدولي، لأن موظفي السفارة الأمريكية لا يمكن أن ينظر إليهم كدبلوماسيين حقيقيين، لأنهم كانوا يعملون كجواسيس داخل إيران[٢٢].فبقدر ما كان وصول آية الله الخميني إلى طهران لحظة تاريخية للإيرانيين وقيادته للفصائل الثورية فيما بعد، أصبح صدمة قوية للأمريكيين، الذين كانوا معتادين على التلاعب برؤساء الحكومات السابقة في إيران الذين كانوا بمثابة قطع الشطرنج يوجهونها كيفما يشاؤون، وجدوا أنفسهم فجأة امام قيادة دينية عنيدة ترفض أية وجود غربي في إيران وتكنُّ لهم الكراهية، لا سيما أن كلمات

آية الله الخميني كانت تقع كالسياط اللاذعة على خصومه الأمريكان، وتشرح صدور محبيه الذين لا حصر لهم، فقد تمكن من منحهم محاولة نظامية للتوفيق بين التقاليد الإيرانية والديمقراطية الحديثة.

وفي خضم تلك المستجدات صرحَّ، صادق قطب زاده، وزير خارجية إيران في ٩ كانون الأول ١٩٧٩ [٢٣]–أي قبل يوم من عقد محكمة العدل الدولية لاجتماعها– ببعض نقاط الخلاف التي تعتقد حكومته بأنها تعنى بخلاف بين دولتين ولا يحق لمحكمة العدل الدولية النظر فيها من طرف واحد، لأن من قدم الدعوة ضد إيران هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذكّر الحاضرين بتاريخ جرائم أمريكا بحق الإيرانيين طوال الـ ٢٥ عاماً الماضية[٢٤]، وعلى الرغم مما وجهه زاده من دحض لآراء محكمة العدل الدولية إلا أن الإدارة الأمريكية عدته بمثابة الخطوة الأولى لحل الأزمة من خلال محكمة العدل الدولية، لا سيما بعد قبول طهران لدعوة الحضور وبيان رأيها، لكن هناك من يعتقد بأن هذا التصريح قد بعثَّ من جانب آخر بعض الآمال لدى واشنطن من تجنيد الرأي العام العالمي ضد إيران، إذ فسره الأمريكان بأنه فاتحه أمل في تغيير بعض المسارات بخصوص تلك الازمة.

لذلك عندما أيقنت الإدارة الأمريكية فشل ذلك الخيار، توجهت إلى الأمم المتحدة التي عقدت اجتماعها في ١٠ كانون الأول ١٩٧٩ للنظر في النزاع الإيراني – الأمريكي، وفي قرار ليست له سابقة، أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٥ كانون الأول ١٩٧٩ حكماً ابتدائياً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إدانة إيران[٢٥]، وواقعاً لا يختلف هذا الحكم عن قرار مجلس الأمن السابق الذي صدر في ٤ كانون الأول ١٩٧٩ الذي سبق وأنْ دعا إيران للإفراج عن الرهائن ومراعاة الحصانة الدبلوماسية[٢٦]، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة لأن يبذل مساعيه الحميدة للتوسط في حل تلك القضية[٢٧]، لكن جواب إيران جاء بالرفض، الأمر الذي دفع بالرئيس كارتر إلى إصدار قرار ابعاد جميع الدبلوماسيين الإيرانيين عن الولايات المتحدة الأمريكية، والبت في إجراء المفاوضات مع حلفائهم الدوليين لفرض المزيد من العقوبات على إيران[٢٨].

إنَّ سياسة ضبط النفس التي تقيدت بها واشنطن في المرحلة الأولى من الازمة، وممارسة الضغوط الدولية على إيران[٢٩]، يبدو إنها لم تحقق مرادها، لكنها أثمرت في الاتجاه المقابل على تحقيق بعض الصلات غير الشرعية مع بعض القيادات الإيرانية لا سيما بني صدر وصادق قطب زاده، الذي تولى

منصب وزير الخارجية بعد بني صدر، فقد تمكنت المخابرات الأمريكية من إجراء اتصالات سرية مع بعض تلك القيادات، إلّا أنها لم تحقق النتائج التي كانت تصبوا إليها واشنطن[٣٠]، وهذا الأمر لا يبعث على الاستغراب خاصة إذا ما علمنا بأنَّ الرأي العام الإيراني كان مطيعاً جيداً لشخص آية الله الخميني، ولا يأتمر بغير أوامره ولم ينصاع لأيّة جهة أُخرى، وهذا الأمر بطبيعة الحال قد زاد من تأزم هذه القضية إلى درجة كبيرة دفعت بصاحب القرار الأمريكي إلى التفكير باستراتيجية جديدة اعتمدت على الاتصال السري مع بعض السياسيين الإيرانيين كما أسلفنا أعلاه. وفي إطار آخر، كان الأمين العام للأمم المتحدة يجري استعداداته للوساطة بين طهران وواشنطن بغية تلطيف الاجواء بين البلدين وإيجاد أفضل السبل لتحرير الرهائن، واخذ بإجراء اتصالات دورية مع وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زاده لترتيب سفره المزمع إلى إيران[٣١]، وفي اليوم الأول من العام الجديد–أي في ١ كانون الثاني ١٩٨٠[٣٢]– وصل كورت فالدهايم إلى مطار مهر آباد قرب طهران حيث كان في استقباله وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زادة[٣٣]، وقد وصف فالدهايم ذلك اللقاء بأنه "لقاءٍ مشوب بالقلق"[٣٤]، جراء تفاقم التوتر بين طهران وواشنطن، وموجة الكره للولايات المتحدة والسخط من الأمم المتحدة[٣٥]، ووراء هذه المشاعر المُخْتَزَنة تكمن قناعة الإيرانيين بأنَّ حكومة واشنطن وراء كل ما شهدته إيران من ويلات خلال العقود الثلاثة المنصرمة، لذا لم يكن من المستغرب أن تقابل جميع مقترحات فالدهايم بالرفض من قبل الجانب الإيراني[٣٦]، باستثناء المقترح المتعلق بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول جرائم الشاه السابقة، ومع أن هذا المقترح كان القاعدة الاستثناء من بين بقية المقترحات الاخرى إلا أن فالدهايم أعتبره بأنه بادئة خير على طريق المفاوضات[٣٧].لكن هذا لا يعني بأن بعثة الأمين العام للأمم المتحدة قد أتت ثمارها، فجميع اللقاءات التي أجراها داخل إيران مع وزير الخارجية صادق قطب زاده، وكذلك مع آية الله بهشتي داخل أروقة المجلس الإيراني – ونقصد البرلمان الإيراني السابق– قد أوحت على فشل مهمته، وأنَّ الحديث عن المقترحات الأربعة التي سبق وأن ذكرناها قد رفضت جميعها من قبل الجانب الإيراني باستثناء مقترح تشكيل اللجنة الدولية[٣٨]، وكان الاجتماع الذي اجراه فالدهايم مع بهشتي هو آخر عمل قام به خلال بعثته تلك، التي دامت ثلاثة أيام في طهران[٣٩]، ولم تحقق أية نتائج إيجابية[٤٠]، وهكذا فشلت بعثة فالدهايم إلى إيران فشلاً

ذريعاً. ولم يحقق الأخير أيّة نتائج تذكر[٤١].وبعد عودة فالدهايم إلى نيويورك –مقر اقامته– في ٤ كانون الثاني ١٩٨٠[٤٢]، أخذ يسعى من أجل اقناع الأمريكان على تشكيل لجنة تقصي الحقائق بخصوص جرائم الشاه السابقة في إيران، وحاول أن يوضح وجهة نظره للبيت الأبيض معتقداً بأن الحل الأمثل في تخليص الرهائن يرجع إلى تشكيل هذه اللجنة، وبغية توضيح ذلك الأمر توجه فالدهايم في ٦ كانون الثاني من العام نفسه إلى واشنطن لعرض ما كان بجعبته من تصورات حول زيارته الأخيرة لطهران، والتقى حينها مع الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس ومستشار الأمن القومي بريجنسكي إلى جانب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، دونالد مكنري Donald McNary، وفي هذا اللقاء كَتَبَ فالدهايم في مذكراته قائلاً: "ليس هناك ثمة خَطٌ واضح للنفوذ في إيران، فلا بني صدر ولا قطب زادة يملكان أية سلطة على الطلبة المسلحين في حَرَمِ السفارة...، وإنَّ تشكيل لجنة تقصّي الحقائق تبدو الوسيلة الوحيدة الممكنة لإقامة اتصال مع القيادات الدينية"[٤٣]، فعلى الرغم من محاولة الأمين العام للأمم المتحدة تبرير وجهة نظره لما شاهده في إيران، ومحاولته اقناع الجانب الأمريكي بضرورة اجراء الاتصالات المباشرة مع القيادات الدينية في طهران، إلا أن هذا الأمر قد فتح مسألة العقوبات ضد إيران من جديد، وبات الرئيس كارتر يفكر بضرورة فرض هذه العقوبات على إيران، في محاولة منه لزيادة الضغط عليها وعزلها دولياً[٤٤].وفي ١١ كانون الثاني ١٩٨٠، وهو اليوم المقرر لعقد مجلس الأمن لمناقشة العقوبات المقترحة ضد إيران[٤٥]، طرأ أمرٌ غيَّر كثيراً مما كان متفقٌ عليه، فقد عبَّرَ منصور فرج، مندوب إيران في الأمم المتحدة عن موقف حكومته مقابل تحرير الرهائن، إذ طالب بتسليم الشاه وإعادة ثروته، وبخصوص لجنة تقصّي الحقائق فقد ذكرَّ فرج بأنَّ حكومته لا تمانع من وصول هذه اللجنة إلى إيران والتحقيق بذلك الأمر، غير أنه اشترط بأن يكون عملها منوطاً بتسليم الشاه[٤٦]، الأمر الذي عارضته واشنطن كونه لا ينص على أسبقية الافراج عن الرهائن[٤٧].ومع أنَّ هذه المطالب لا تختلف من حيث الجوهر عن مطالب إيران منذ أنْ أُحتلت السفارة، إلا أنها تحمل بعض نقاط الخلاف والتناقض في الوقت نفسه، ففي الوقت الذي كان فيه أعضاء مجلس الأمن يعدون لقائمة من العقوبات ضد إيران نلاحظ تراجع الموقف الإيراني الذي عبَّرَ عنه فرج حينها، وأن كان مشابهً للمطالب السابقة، إلا أن طهران ربما أرادت منه تأخير المجلس عن

البت بقرار العقوبات التي كانت معدة آنذاك، وحاولت نوعا ما إعطاء بصيص من الأمل بخصوص الافراج عن الرهائن، لكن وفق شروط فرضتها إيران مقابل تحقيق ذلك، كما أنّ توقيت عرض المطالب الإيرانية كان منسجماً إلى حدٍ ما مع الساعات الأولى لعقد الجلسة التي كان مزمع عقدها لتمرير قرار فرض العقوبات، فأرادت الحكومة الإيرانية التلاعب ببعض الاوراق لديها لتأخير ذلك الأمر وبالتالي إطالة المدة للإعداد لمرحلة جديدة من المفاوضات مع الجانب الأمريكي، لأنه من الجدير بالذكر القول إن مشاورات ثنائية كانت تجري من وراء الكواليس بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ومن ينوب عن الحكومة الإيرانية، ولا سيما بني صدر وصادق قطب زاده، لكن تلك المشاورات لم ترتق إلى صفة الرسمية بسبب معارضة التيار الديني لأية مفاوضات مع الأمريكان وهو ما كان سائداً في الشارع الإيراني آنذاك. أما نقطة الاختلاف والتناقض في الموقف الإيراني فيمكن أن نلحظها بوضوح من خلال عرض المطالب الإيرانية عن طريق ممثلها في الأمم المتحدة، فهي قبل هذا التاريخ لم تكن تعترف بوساطة الأمم المتحدة بل بينت طهران في أكثر من مناسبة امتعاضها من تدخل مجلس الأمن بقضية يعتبرونها تخص الشأن الداخلي الإيراني، وأن مجلس الأمن الدولي ما هو إلا واجهة لمصالح الأمريكان وتسبح قراراته في فلك تلك المصالح، لكن خلال هذه الجلسة اعترفت إيران رسمياً بوساطة مجلس الأمن بعد أن كانت تعارضه. لقد نجحت الحكومة الإيرانية في تأجيل البت بقرار فرض العقوبات ولكن لمدة قصيرة جداً، الذي كان مقرراً بجلسة يوم ١١ كانون الثاني ١٩٨٠، فقد كانت واشنطن تلح على عقد المجلس والاستعجال في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، ونتيجة للضغط الأمريكي عقد مجلس الأمن جلسته المقررة بهذا الشأن في ١٣ كانون الثاني من العام نفسه[٤٨]، وعلى الرغم من دعم غالبية أعضاء المجلس لذلك القرار، إلا أنه اصطدم بالفيتو السوفيتي الذي مانع في فرض تلك العقوبات على إيران[٤٩]. ومما يلفت النظر أن ذلك الاخفاق زاد من تعنّت طهران، غير أنه لم يكن آخر المطاف بمساعي واشنطن والوساطات الدولية، فقد جندت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة بعض الشخصيات الفرنسية[٥٠] التي لها بعض العلاقات الشخصية مع قيادات طهران الثورية منذ ايام الثورة[٥١].

ونتيجة لهذه المستجدات، التي تزامنت مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩[٥٢]، الذي بات يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي[٥٣]، والخشية من استغلال السوفييت للاضطرابات الداخلية التي تعاني منها إيران آنذاك، وبالتالي فرض نوع من السيطرة عليها، باتت الاستراتيجية الأمريكية تأخذ خطاً مغايراً عما كانت تسعى إليه[٥٤]، فقد كانت واشنطن تسعى إلى تحرير الرهائن قبل البت بأعمال لجنة تقصّي الحقائق، أو على أقل تقدير أن يتزامن عملها مع مرحلة الافراج عن الرهائن، لأنها تعتقد بأن هذه اللجنة لم تكن سوى هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة ولا تمثل مجلس الأمن بقراراتها، وإنها مجرد لجنة تستمع لبعض القيادات الإيرانية وتطلع على مآسي الشعب الإيراني ومن ثم رفع تقريرها للأمم المتحدة للنظر بتلك الدعاوي[٥٥]، الأمر الذي كانت ترفضه طهران ويتناقض مع مطالبها السابقة التي قدمها منصور فرج في ١١ كانون الثاني ١٩٨٠ التي اعتبر فيها عمل اللجنة منوط بتسليم الشاه وإعادة ثرواته إلى إيران ومن ثمَّ السماح باللجنة لدخول إيران، ومن هنا يمكن أن نحدد نقاط الخلاف في موقف كلا الجانبين بخصوص هذه المسألة.وفي الوقت نفسه، حاولت واشنطن استغلال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان لتثير بعض الشكوك لدى الإيرانيين من المخاطر المحتملة على بلادهم، رافقه تجاوب ضئيل من الطرف الآخر إذ ظهرت بعض المؤشرات التي حصل عليها الأمريكان عن طريق بعض عملائهم هناك تدلل على أن بعض القيادات الإيرانية تشاطرهم المخاوف نفسها وتحاول التحريك لإقناع آية الله الخميني بغية التوصل لتفاهم مقبول مع الجانب الأمريكي بخصوص بعض المشاكل المعلقة ومنها مسألة الرهائن المحتجزين[٥٦]، الأمر الذي حاول استغلاله من قبل الرئيس كارتر الذي بعث من جانبه بمذكرة إلى طهران من خلال كورت فالدهايم حوت عرضاً شاملاً لمستقبل العلاقات بين البلدين والبت في اطلاق سراح الرهائن، ونعرض أهم ما جاء في تلك المذكرة[٥٧]:

١. الاعداد السريع لإطلاق الرهائن المحتجزين.
٢. إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم المظالم التي يشعر بها الكثير من مواطني إيران فيما يتعلق بممارسات العهد السابق وتتعاطف معها، وأن حكومة واشنطن مستعدة للاتفاق مقدماً على تفاهمات ثابتة ضمن وساطة دولية تحت اشراف الأمم المتحدة.

٣. ما أن يتم الافراج عن الرهائن بسلام، فالولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لرفع التجميد عن الارصدة الإيرانية وتسهيل العلاقات التجارية بين طهران وواشنطن.
٤. ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيل أي اجراء قانوني تقوم به حكومة طهران في محاكم الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم أي حساب عن أي أرصدة تحت وصاية الشاه السابق أو سيطرته.
٥. إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتعيين مندوب عنها ليناقش مع المندوبين الإيرانيين التهديد الراهن الذي يمثله الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وأن يقدموا لحكومتهم توصيات بالخطوات التي يمكن أن تتخذها حكومتي واشنطن وطهران لتدعيم أمن إيران، بما في ذلك استئناف الامداد بقطع الغيار العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران.
٦. إنَّ حكومة واشنطن مستعدة لأن تصدر بياناً في الوقت الذي ترغب فيه إيران يشرح المظالم التي يشعر بها الشعب الإيراني، وأن حكومة واشنطن تحترم وحدة إيران وسيادتها وحق الشعب الإيراني في اختيار نوع الحكومة التي تمثله، كما وتعترف واشنطن بحكومة جمهورية إيران الإسلامية بوصفها الحكومة الشرعية لإيران.

ويبدو أن هذه النقاط الست قد شكلت الأساس الذي أُعتمد عليه فيما بعد بالحل النهائي لأزمة الرهائن الأمريكان في أوائل عام ١٩٨١، وهي في الوقت نفسه تُعد وجيهة جداً لو قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل تفاقم الأزمة وسياسة الجذب والشد التي عقَّدت القضية خصوصاً بعد تسيير واشنطن لقطعاتها العسكرية نحو الخليج العربي وفرض الحصار الاقتصادي على إيران، لذلك فإنَّ هذه المقترحات جاءت متأخرة جداً ولا تجدي نفعاً آنياً.

وفي الصدد نفسه رافق تلك المخاوف والاخطار المحتملة على اثر الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩[٥٨]، عقد مجلس الأمن لاجتماع طارئ أقر الأخير قراراً حمل رقم ٤٦١[٥٩] الذي حددَّ يوم ٧ كانون الثاني ١٩٨٠ تاريخاً لعودة مجلس الأمن إلى الانعقاد لتبني فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، في حال قصّرت إيران حتى ذلك الوقت عن الانصياع للقرار السابق الذي صدرَّ في ٤ كانون الأول الداعي إلى اطلاق سراح الرهائن فوراً، ومع قصور هذا القرار (٤٦١) عن

تطبيق العقوبات الاقتصادية الفورية على إيران، فقد كشف عن حقيقة الخلاف بين واشنطن وحلفائها داخل المجلس بعد أن امتنع عن التصويت قرابة الـ ٤ دول[٦٠]، لكن مع نواقص قرار ٤٦١ وموقف الحلفاء المتذبذب مع واشنطن إلا أن الطريق الدبلوماسي على ما يبدو كان سالكاً للقيام بجولة ثانية قادها هذه المرة الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه.

ومن المفيد أن نشير إلى مسألة مهمة تتعلق بهذا الصدد كانت تحاك من قبل الدبلوماسية الأمريكية على شكل سيناريو –كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في مذكراته– تتمحور أُسس هذه القضية على أن يقوم الوسطاء الفرنسيون بإجراء بعض الاتصالات مع بني صدر وقطب زاده[٦١]، ثُمَّ يأتي الدعم المساند لهم من قبل الأمم المتحدة المتمثل برئيسها، وفحوى هذه الخطة يتمركز على أن يقوم كورت فالدهايم بإبلاغ بني صدر –الذي انتخب رئيساً لإيران في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٠[٦٢]– وقطب زادة بمهمة المبعوثين الفرنسيين وهما كل من هكتور فيلالون Hector Villalone وكريستيان بورغت Christian Bourget[٦٣]، على أن تهيئ لهما الأرضية المناسبة في طهران من خلال إفساح المجال أمامهما لمقابلة آية الله الخميني وذلك يكون من واجب بني صدر وقطب زادة ليعملوا على إقناع آية الله بمقابلتهما، ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة قد وضعتها بنات أفكار هاملتون جوردن Hamilton Jordan ، رئيس أركان الحرب الأمريكي[٦٤]، ويذكر انه كان كثير اللقاء مع هؤلاء الفرنسيين، وهو من رتب ذلك العمل، وحُدد تاريخ تنفيذ هذه الخطة في ١١ شباط ١٩٨٠[٦٥]، وربما لا يستبعد أن يكون تحديد هذا التاريخ بالذات لأنه يمثل اليوم الوطني لنجاح الثورة الإيرانية بعد مرور عام عليها، فحاول الأمريكيون أن يتوسطوا لدى طهران خلال مرحلة الأعياد التي تشهدها طهران ابتهاجاً بهذه المناسبة، علهم يكسبون عطف آية الله الخميني ويسمح لهم بلقاء الرهائن ومن ثم الأفراج عنهم. وكما هو مخطط له، بعثَّ فالدهايم في ١١ شباط ١٩٨٠ برسالة إلى صادق قطب زاده، وعرض عليه فكرة الوساطة الفرنسية، وفي معرض رده الذي جاء في اليوم التالي من تلك الرسالة أجابَ قطب زاده بشيء بعيد عما هو متوقع فلم يكن جوابه مطابقاً للخطة كما كان يتأمله الأمريكيون، فقد ذكر فالدهايم أن قطب زاده بدلاً من أن يشير إلى إمكانية الافراج عن الرهائن، ركز مجدداً على جرائم الشاه السابقة وطالب بتسليمه وإعادة الأموال المهربة إلى البلاد، ومع هذا لم

تنته القصة بعد، فقد حدث التغيير هذه المرة من الجانب الإيراني نفسه، فمن اللافت للنظر أنه وصلت رسالة أُخرى إلى فالدهايم في اليوم التالي من رسالة قطب زاده –أي في ١٣ شباط ١٩٨٠– وكانت هذه المرة قد وصلت عن طريق أثينا "العاصمة اليونانية"، الأمر الذي أثار دهشة الأمين العام للأمم المتحدة، فقد تبين فيما بعد أن هذه الرسالة قد حملت في محتواها جوانب مهمة مما خطط له مسبقاً، ويبدو أن مصدر رسالة يوم ١٣ شباط كانت من قطب زاده نفسه، وقد بعث بها خلال محطته الأولى لرحلة أوربية شملت بعض عواصم الدول الأوربية –كما عبّر عنها في الصحافة الإيرانية– لكن الحقيقة توضح خلاف هذا الأمر وأنَّ الغاية من وراء هذه الرحلة هو اللقاء المرتقب بين قطب زاده وهاملتون جوردن Hamilton Jordan ، رئيس أركان الحرب الأمريكي، سراً في باريس بتاريخ ١٧ شباط ١٩٨٠[٦٦].ولما كانت نقطة الخلاف الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بوضع الرهائن، وكيفية الخروج من هذا المأزق والوصول إلى نتائج يمكن من خلال الافراج عنهم، ذكر فالدهايم في مذكراته بأن صادق قطب زاده قد أقترح على هاملتون من أجل حل المشكلة من أساسها بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلص من الشاه نهائياً، حتى لو ادى ذلك إلى ترتيب عملية سرية لاغتياله، وهو الأمر الذي لم يعطِ فيه هاملتون جواباً آنياً لقطب زاده حينها[٦٧]، ومهما زعمت هذه الرواية من قبل هاملتون أو الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أنها تؤكد على مسألة أُخرى تتعلق بمغزى اللقاء السري الذي جمع الطرفين، ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر نابع عن محاولات أُخرى كانت تجرى خلف الكواليس بين ممثلي المخابرات الأمريكية وبعض الإيرانيين آنذاك. واستمراراً للمهمة التي أوكلت إليه، بعثَّ فالدهايم في ١٨ شباط ١٩٨٠ برسالة إلى بني صدر أبلغه فيها عن تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق، التي وافق عليها بني صدر دون إبداء أية معارضة على شروطها، الأمر الذي دفع بفالدهايم لأن يقوم في ٢٠ شباط من العام نفسه بنشر بنود ذلك الاتفاق الذي يتعلق بمهمة اللجنة –كما أتُّفق عليه مع بني صدر– ومن أجل توضيح الأمر نسوق أهم ما جاء في ذلك الاتفاق: "يجب على اللجنة أن تقوم بتقصي الحقائق في إيران، بحيث تنصتُ إلى الشكاوي الإيرانية، للوصول إلى حلٍ للأزمة بين إيران والولايات المتحدة"[٦٨]، وبعدها أعلن فالدهايم عن أعضاء اللجنة الخماسية[٦٩] –كما بات يطلق عليها من قبل الأمريكان– وهم: لويس إدموند بتيتي Louis

Edmund، من فرنسا، ومحمد بجاوي من الجزائر، وأديب داودي من سوريا، وأندرياس أغويلار Andreas Aguilar من فنزويلا، وجياوا ردنه Jiuwa Redden من سيريلانكا[٧٠]، ثُمَّ أُعلن عن تعيين دييغو كوردوفتسDiego Cordovets ، من الإكوادور، نائب الأمين العام في الأمم المتحدة، ليكون بمثابة المرافق والمنسق لعمل اللجنة، بوصف أن هذه اللجنة كانت تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتالي لا بُدَّ أن يكون لها التمثيل الدبلوماسي بين أعضائها[٧١]. وقد حُدد برنامج عمل اللجنة بسبعة أيام يقوموا من خلالها بزيارة الرهائن دون اجراء أي تحقيق معهم، وأن يطلعوا مجلس الثورة في طهران عن موعد مغادرتهم إلى نيويورك، لعرض المعلومات شريطة أن تضم الأدلة والوثائق التي تسند المعلومات التي تزودهم بها طهران، على أن تحاط طهران علماً بأن تلك المعلومات التي ستحصل عليها اللجنة لا تنشر إلّا بعد اطلاق سراح الرهائن[٧٢].وعلى هذا الأساس سافر أعضاء اللجنة إلى جنيف ومن هناك إلى طهران في اليوم نفسه الذي أعلن فيه فالدهايم عن مضمون تلك اللجنة، أي في ٢٠ شباط ١٩٨٠، وبعد وصولهم إلى إيران التقى أعضاء اللجنة مع بعض زعماء القوى المؤثرة في إيران، وكان لقائهم الأول مع بني صدر وقطب زاده، حيث أطلع الأخيرين بأن آية الله الخميني قد أصدر بياناً أكد فيه على أن حل مسألة الرهائن منوط بمجلس الشورى الإسلامي "البرلمان" المزمع اجراء الانتخابات بشأنه في آذار ١٩٨٠[٧٣]، ولا يحق لأحد إبداء أية مشورة أو عمل دون الرجوع لأعضاء ذلك المجلس، وفي هذه الاثناء اعترض مبعوث فنزويلا، أندرياس أغويلار، قائلاً: "إنَّ المجلس سوف يماطل بقضية الرهائن حتى شهر نيسان على أقل تقدير أن لم يزد على ذلك..."[٧٤]، وفي خضم حدة النقاشات بين أعضاء اللجنة والوفد الإيراني المستضيف، فاجئ بني صدر الحاضرين بالخطة السرية التي اتفق عليها مع هاملتون جوردن في ١٧ شباط ١٩٨٠ والذي وعده بتطبيقها بحسب ادعاه[٧٥]، الأمر الذي وضع اللجنة أمام الأمر الواقع الذي جعلهم يعتقدون بأنهم مجرد قطع شطرنج في لعبةٍ أُعدَّ لها سَلَفاً[٧٦].كما فشلت محاولات اللجنة للقاء الرهائن المحتجزين، فقد كان من المقرر أن تلتقي اللجنة بأعضاء السفارة في ٢٧ شباط ١٩٨٠، لكن اعضاء اللجنة تفاجئوا قبل يومين من ذلك التاريخ بأخبارهم من قبل قطب زاده بأنَّ بعض التعقيدات من قبل الطلبة لا تسمح بالقيام بذلك، الأمر الذي خيب آمال اللجنة، ووضعها أمام تصورات جديدة غيرت كثيراً من تصورات المهمة

التي جاءوا لأجلها، فضلاً عن بعض الخلافات التي وقعت بينهم بخصوص تلك المستجدات في الوضع الإيراني الداخلي وسياسة قياداته[٧٧]. ولما كان من المقرر أن تمكث اللجنة في طهران لمدة خمسة أيام فقط، أجبرتها بعض المتغيرات في المشهد الإيراني على البقاء لمدة أطول بكثير عما كان أعضاؤها يتوقعون، ولم يتمكنوا من مقابلة الرهائن حتى مغادرتهم في شهر آذار ١٩٨٠، فعلى الرغم من محاولات بني صدر وقطب زاده لتذليل بعض الصعوبات أمام أعضاء اللجنة، لكنهم دائماً ما كانوا يصطدمون بمعارضة المحتجزين من الطلبة والمتشددين، ومّما زاد الامر سوءً ما طالبت به إذاعة طهران على لسان آية الله الخميني في ١٠ آذار من العام نفسه[٧٨] بضرورة قيام اللجنة بالمصادقة على جرائم الشاه السابقة، ومسائل تتعلق بالتدخل الأمريكي بشؤون إيران الداخلية عن طريق تصريح علني أمام الأعلام، وفي حال إذا لَقِيَ ذلك التصريح الاستحسان من لدن الإيرانيين فربما ستتمكن اللجنة من لقاء الرهائن المحتجزين[٧٩]، وأمام هذا التحول الجديد في الموقف الإيراني يمكن أن نتلمس مدى صعوبة المهمة التي اكتنفت عمل اللجنة واستحالة التعايش مع متطلبات الموقف الإيراني المتشدد، ولعل ذلك الأمر يتعلق بتنوع مؤسسات القرار الإيراني وتعقيد بنيتها السياسية.ومن أجل اقناع اللجنة بما طالب به آية الله الخميني، أتصل قطب زاده تلفونياً بالأمين العام للأمم المتحدة وطلب منه قبول تلك المقترحات من جانب آية الله الخميني، إلا أن الرئيس الأمريكي عارض ذلك الأمر كما عارضه بشدة كورت فالدهايم، وبعد أن اوصدت جميع الأبواب أمام أعضاء اللجنة عزمت الأخيرة على إنهاء مهمتها ومن ثُمَّ مغادرة إيران في ١٢ آذار ١٩٨٠ دون أن تحقق أي شيءٍ يذكر[٨٠].ومع فشل وساطة الأمم المتحدة في إيجاد الحل لأزمة الرهائن الأمريكان، إلّا أنَّ المشهد السياسي لم يكتمل إلا في ٨ أيار ١٩٨٠ عندما سنحت الفرصة للقاء الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم مع وزير خارجية إيران صادق قطب زاده في مناسبة تشييع جنازة الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito [٨١] الذي توفي في ٤ أيار ١٩٨٠ في العاصمة بلغراد[٨٢]، واتفق الطرفان على أن يُبعث أديب داودي إلى طهران لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بخصوص قضية الرهائن، وبعد أن مكث الأخير مدة ثلاثة أسابيع في طهران أُعلن عن استحالة استجابة الإيرانيين للإفراج عن الرهائن[٨٣].

ومن هنا يمكن القول بأنَّ محاولات الأمم المتحدة قد استنفدت حدود إمكانياتها في إيجاد الحل المناسب لأزمة الرهائن الأمريكان، الامر الذي وجد دفع صانعي القرار الأمريكي إلى الاعتقاد بأن الحل العسكري ربما يكون الأمثل في تحقيق ما فشلت الدبلوماسية في تحقيقه، لذلك طبقت عملية مخلب النسر "أو عملية صحراء طبس" وفقاً لذلك الاعتقاد.

الخاتمة

يبدو أن مسألة الرهائن الأمريكان المحتجزين في إيران لم تكن مسألة تتعلق بمطالب إيران بخصوص إعادة الشاه ومحاكمته في إيران، أو الإفراج عن الأصول الإيرانية المحتجزة في البنوك الأمريكية، وإنما القضية لها أبعاد سياسية تفوق ذلك كثيراً، وإلا لماذا لم يفرج الإيرانيون عن المحتجزين بعد زوال الأسباب، ونقصد هنا وفاة الشاه في ٢٧ تموز ١٩٨٠، فقد كان من الأجدر بهم إنهاء المسألة مع زوال الأسباب التي أدت إلى قيامها، لكن أخذ الجانب الإيراني يتشدد في موقفه بخصوص هذه القضية، بل إنه رفض أغلب الوساطات الدولية التي تدخلت بهذا الجانب، وظلوا مصرين على احتجاز الرهائن لمدة طويلة حتى نهاية عهد كارتر، ولعل هذا الأمر يعكس طبيعة الخلاف بين النظام الإيراني ونظرته لحكومة الرئيس كارتر.كما إنَّ الإفراج عن الرهائن في ٢١ كانون الثاني ١٩٨١– في اليوم نفسه الذي تسلم فيه رونالد ريغن الحكم في البيت الأبيض– يضع بعض نقاط الاستفهام أيضاً حول أسباب الأزمة، وتداعياتها على سياسة البلدين، فقد يصح الاعتقاد القائل بأن هناك أياد خفية من كلا الطرفين قد استغلت هذه المسألة لتمرير مخططاتها، وهو ما ذهب إليه الكثير من المحللين السياسيين الأمريكيين، الذين اعتقدوا بأن اتباع ريغن وخصوصاً رئيس حماته الانتخابية قد اجروا بعض الاتصالات مع الجانب الإيراني من اجل تأخير الافراج عن الرهائن حتى يتسنم ريغن مهام السلطة الفعلية في واشنطن.

كما يمكن القول إن القضية أخذت أبعاداً أخرى بعد أيلول ١٩٨٠، عندما أندلعت الحرب العراقية – الإيرانية، ولا سيما بعد أن شعرت إيران بحقيقة عزلتها الدولية، أخذت تتقرب إلى حدٍ ما، من أجل الوصول إلى حلول مقنعة بخصوص المسألة، لا سيما أنها كانت بأمس الحاجة إلى السلاح الأمريكي، إذ كانت أغلب معداتهم العسكرية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الشاه، لذا رغبت بإنهاء الازمة مقابل الحصول على بعض قطع الغيار من السلاح الأمريكي.

هوامش البحث

([1]) Quoted in: Rose McDermott, Prospect Theory in International Relations: The Iranian Hostage Rescue Mission, Political Psychology, Vol. 13, No. 2,(Jun., 1992), p. 238.

([2]) FCO, Attorney General's Chambers, Law Officers' Department, Royal Courts of Justice,400/79/371, London, 13 December 1979, P.2.

وثائق وزارة الخارجية والكومنولث (البريطانية)، والتي سنرمز لها اختصاراً FCO

([٣]) كورت فالدهايم، مذكرات "أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية"، تعريب: عيسى بشارة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ١٩٩٦، ص٩.

([٤]) أبو الحسن بني صدر: ولد في ٢٢ آذار ١٩٣٣ في أحدى نواحي مدينة باغجه التابعة لمحافظة همدان، ودرس الاقتصاد في جامعة طهران ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون بفرنسا، وبعد انتصار الثورة في إيران عام ١٩٧٩ شغل بعض المناصب الحكومية منها وزيراً للاقتصاد في حكومة مهدي بازركان، وهو أول رئيس للجمهورية الإيرانية بتاريخ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠. عُزلَ عن المنصب من قبل آية الله الخميني عام ١٩٨١ وهرب إلى فرنسا، ليصبح بعدها معارضاً للحكم السياسي في إيران. ينظر: شاكر كسرائي، ، إيران – الاحزاب والشخصيات السياسية١٨٩٠ – ٢٠١٣، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١٤، ص١٥٨؛

Andrew Scott Cooper, The fall of heaven: The Pahlavi's and the final days of imperial Iran, New York, 2016, P.9.

([٥]) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص٩.

([٦]) حول المساعي التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. يراجع:

FCO, Attorney General's Chambers, Law Officers' Department, Royal Courts of Justice,400/79/371, London, 13 December 1979, Pp.2-3.

(٧) سايروس فانس، خيرات صعبة (مذكرات)، تعريب: المركز العربي للمعلومات (ش . م . م)، بيروت، ط٢، ص١٩٨٤، ص٢٣٧.

(٨) في تصريح لوزير الخارجية الأمريكي، سايروس فانس، أمام بعض حلفاء أمريكا الأوربيين، حذّر الأخير من أنه في حال فشل الدبلوماسية والاجراءات الاقتصادية ستجد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مجبرة على مواجهة بديل القوة العسكرية، وأكد للجميع أنه في صالح تجنب وضع من هذا القبيل، يجب على حلفائنا أن ينضموا إلينا في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. ينظر: سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٩) خالد موسى جواد، العلاقات الأمريكية الإيرانية ١٩٦٨– ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص١١٨؛ محمد رضا تخشيد، روابط ايران وآمريكا: از گامهای اعتمادساز تا برخوردهای زورمدار، مجله سياسی اقتصادی، شماره ٣٠٣، تهران، بهار ١٣٩٥ش ، ص٨١ .

(10) Iran's seizure of the United States embassy : hearings before the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, first session, February 17, 19, 25, and March 11, Washington, 1981, P. 68.

(١١) خالد موسى جواد، المصدر السابق، ص١١٨؛ محمد رضا تخشيد، منبع قبلی، ص٨١.

(١٢) كورت فالدهايم: ولدَ في النمسا عام ١٩١٨بنواحي احدى القرى المحيطة بالعاصمة فيينا وتحديداً في قرية فوردرن، وأكمل دراسته الثانوية في مدرسة كلوسترنوبيورغ، ودرس الحقوق في جامعة فيينا التي تخرج منها عام ١٩٣٩، وأصبح بعدها وزيراً للخارجية ١٩٦٨–١٩٧٠، ثم ترأس وكالة الطاقة الذرية عام ١٩٧٠، وبعدها شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٧٢–١٩٨٢، وانتخب رئيساً للنمسا ١٩٨٦–١٩٩٢. للتفاصيل. يراجع: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص٢٣–٣٥؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط٤، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ص٤٥٦–٤٥٧.

(١٣) يقصد به قرار مجلس الأمن الصادر في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٧٩ الذي طالب إيران بإطلاق سراح الرهائن الأمريكان. ينظر: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص٩.

(١٤) ويقصد به هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

(١٥) نقلاً عن: سايروس فانس، المصدر السابق، ص ص٢٣٤ – ٢٣٥. وبخصوص هذا اللقاء ذكره كورت فالدهايم في مذكراته لكن بصورة مغايرة، إلا أن فحوى ذلك الكلام مشابه. يراجع: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص٩–١٠.

(١٦) نقلاً عن: سايروس فانس، المصدر السابق، ص ص٢٣٥.

(17) Iran's seizure of the United States embassy : hearings..., Pp.113-116.

(١٨) بخصوص هذه الفقرة بالذات ارجعها فانس إلى نفسه، وأنه من عرضها على الأمين العام للأمم المتحدة، بينما جاء في كلام كورت فالدهايم بمذكراته ما ينافي هذه الحقيقة، فقد أشار فالدهايم إلى أنه من عرض فكرة تشكيل اللجنة على الأمريكان للنظر في مطالب إيران التي يعتقد الأمريكان بأنها غير واقعية. ينظر: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص٩.

(٢٠) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٣٦؛ كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٢.

(٢١) كانت مطالب آية الله الخميني تتعلق بتسليم الشاه ليتم محاكمته عن جرائمه بحق الشعب الإيراني، وارجاع جميع الممتلكات العائدة للحكومة الإيرانية، فضلاً عن اعتذار واشنطن الرسمي عن جميع ما اقترفته من جرائم بحق الشعب الإيراني. للمزيد. يراجع:

FCO, From Tehran To Wellington,740/TRH967/ 18 December 1979, Iran: Occupation of U.S. Embassy, Pp.53-55; Krysta Wise, Op., Cit., P. 10.

(٢٢) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٠.

(23) FCO, International Court of Justice, 15 December 1979, General List, No. 64: Case Concerning United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran, (United States of America V. Iran), Request For The Indication of Provisional Measures, P.1.

(24) Ibid, P3.

(25) Ibid, Pp.2-18;

كما أصدرت محكمة العدل الدولية فيما بعد حكماً ضد إيران في ٢٤ أيار ١٩٨٠ نصَّ على أن تلتزم إيران بقرار الإفراج عن الرهائن ، مقابل تعهد واشنطن بتعويض طهران عن ما لحق بها من السياسات الأمريكية السابقة. ينظر:

Alfred J. Schweppe, Iran: World Court Rulings of December 15, 1979 and May 24, 1980, The International Lawyer, Vol. 14, No. 3 (Summer 1980), P.529.

(٢٦) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١١؛ محمد رضا تخشيد، منبع قبلى، ص٨١ .

ويبدو أن هناك التباس لدى البعض في تحديدهم لقرار ٤٥٧ عندما أرجعوه إلى يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٧٩. راجع: زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص١٦٧.

بينما الواقع أن هذا القرار قد صدر في ٤ كانون الأول ١٩٧٩، أما فيما يتعلق باجتماع يوم ٩ تشرين الثاني من العام نفسه فقد أكتفى المجلس بإصدار بيان ختامي طالب فيه إيران بأطلاق فوري لأعضاء السفارة المحتجزين لديها.

(27) FCO, International Court of Justice, 15 December 1979, General List, No. 64: Op., Cit., P.11;

كما أصدرت محكمة العدل الدولية فيما بعد حكماً ضد إيران في ٢٤ أيار ١٩٨٠ نصَّ على أن تلتزم إيران بقرار الإفراج عن الرهائن ، مقابل تعهد واشنطن بتعويض طهران عن ما لحق بها من السياسات الأمريكية السابقة. ينظر:

Alfred J. Schweppe, Iran: Op., Cit., P.529.

(٢٨) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٢٩) في هذا الإطار جندت واشنطن حلفائها في حلف الناتو الذي اتخذوا قراراً بإدانة طهران ومطالبتها بالإفراج الفوري للرهائن المحتجزين. ينظر:

FCO, Iran: NATO Statement on Iran, No. 10, 13 December 1979, P. 78.

(30) FCO, Telegram, U.S. / Iran: Meeting With Gotbzadeh, No.4283, Info Priority Tehran, 19 December 1979, P.32.

(٣١) حول وساطة كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة. يراجع: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص٧-٢٢؛ سايروس فانس، المصدر السابق، ص ص٢٣.-٢٤٨.

(٣٢) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٣؛ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية- معالم. وثائق. موضوعات. زعماء، ج٤، بابوا (الأوروغواي)، ب. ت، ص١٤٥.

(٣٣) وصفه فالدهايم في مذكراته بأنه كان من أكثر رجالات إيران دهاءً واناقةً. ينظر: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٣.

(34) Foreign Relations of the United State, Memorandum, Hamilton Jordan to President Carter, (regarding domestic Political Strategy and the Hostage Crisis), Vol. XI, Part1, Iran: Hostage Crisis, November 1979-September 1980, January 22, 1980, P.488.

وهي وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وسنرمز لها اختصاراً بـ F.R.U.S

(٣٥) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٤.

(٣٦) بخصوص تلك المقترحات. يراجع:

F.R.U.S., Memorandum, Hamilton Jordan to President Carter, ..., Pp.489-490.

(٣٧) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٥.

(38) F.U.R.S., Memorandum, Hamilton Jordan to President Carter, ..., P.491.

(٣٩) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٨٥.

(40) F.U.R.S., Memorandum, Hamilton Jordan to President Carter, ..., P.495.

(٤١) جيمي كارتر، مذكرات...، ص٥١٣؛ كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٤٢) مسعود الخوند، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٤٣) نقلاً عن: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص١٨٦-١٨٧.

(٤٤) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٢٤٤.

(٤٦) جيمي كارتر، مذكرات البيت الابيض، تعريب: سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠١٣، ص٥١٦؛ كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص١٨٧-١٨٨.

(٤٧) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٤٨) يذكر فانس ان الجلسة كانت في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٠. ينظر: سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٤٩) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص١٨٨-١٨٩.

كانت نتيجة التصويت ١٠ مقابل ٢ وامتناع ٢ عن التصويت. ينظر: سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٥٠) كانت الوساطة الفرنسية غير رسمية بل مثلها شخصين ليست لهما أية صلات بالحكومة الفرنسية، وإنما كان عملهم أشبه بسيناريو، عبَّر عنه كورت فالدهايم بشكل واضح في مذكراته، وأشار بأنه لم يكن راغباً بالتخطيط الأمريكي وأنه كان مدركاً لفشله لا سيما بعد أن أطلع على حقيقة الموقف في إيران، وقال بأن وجهة النظر الأمريكية كانت تنقصها المعرفة الصحيحة بما يدور في طهران ومن هم الممثلين الحقيقيين للسلطة هناك، وقال بانه كان مرغماً لتأدية ذلك الدور الذي كان معداً له في شهر شباط ١٩٨٠ على الرغم من معرفته بفشله مسبقاً. للمزيد من التفاصيل حول هذا التخطيط للسيناريو. يراجع: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص ص١٩٠-١٩١.

(٥١) كان المفاوضون الفرنسيون هم كل من كريستيان بورغت Christian Bourge ، وهو محامٍ فرنسي له معرفة بآية الله الخميني وبني صدر منذ أن كانوا في باريس، وكذلك هكتور فيلالون Hector Villalone ، وهو تاجر من أصل أرجنتيني متجنس بالجنسية الفرنسية، وله معرفة قديمة ببني صدر. ينظر:

David Patrick Houghton, US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, New York, 2004, P. 108.

(52) Kyle Tadman, An American Provocation: U.S. Foreign Policy during the Soviet-Afghanistan War, Western Illinois Historical Review, Vol. V, 2013, P.33.

(53) Ibid, P.16.

(٥٤) أشار وزير الخارجي الأمريكي سايروس فانس في مذكراته بهذا الصدد قائلاً: "قبل غزو أفغانستان، كانت استراتيجيتنا نحو إيران هي أنْ نمارس ضغطاً ثقيلاً متزايداً واقتصادياً إلى أن تغلب الكلفة على المزايا في احتجاز إيران للرهائن. ولم تنسخ أفغانستان هذا التناول العريض، لكنها اضطرتنا إلى المضي بحرص أكبر حتى لا ندفع بإيران إلى أحضان الاتحاد السوفيتي. لم تكن المخاطر كبيرة، بسبب عداء الخميني للشيوعية وخوف إيران من روسيا. ومع ذلك فلم يكن ممكناً تجاهل المخاطر. وكان هذا واحداً من الاخطار الكامنة وراء معارضتي تهديد إيران بالعمل العسكري". نقلاً عن: سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(55) The Iran Hostage Crisis, A Chronology of Daily Developments, Report: Prepared For The Committee On Foreign Affairs U.S. House Of Representatives, By The Foreign

Affairs and National, Defense Division, Congressional Research Service, Library Of Congress, Washington, 1981, P.64.

([56]) David Farber, Taken Hostage: The Iranian Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam, Princeton: Princeton University Press, 2005, P.99.

([٥٧]) سايروس فانس، المصدر السابق، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

([٥٨]) فاروق حامد بدر، تاريخ أفغانستان قبيل الفتح الإسلامي حتى الوقت الحاضر، مطبعة حسان للنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٠٩؛ نايجل هاملتون، القياصرة الأميركيون – سِيَر الرؤساء من فرانكلين د. روزفلت إلى جورج دبليو بوش، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٦٢؛ محمد سالم أحمد الكواز، موقف إيران من التطورات السياسية في أفغانستان ١٩٧٩ – ١٩٩٨، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية- جامعة الموصل، مج٥، العدد١، ٢٠٠٧، ص٢٢١؛

Kyle Tadman, Op., Cit., P.37.

يذكر خطأً أن الاحتلال وقع في ٢٤ كانون الأول ١٩٧٩ . ينظر: فكرت نامق عبد الفتاح وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٠.

وهناك التباس لدى البعض عندما أشاروا إلى أنَّ الاجتياح السوفيتي لأفغانستان كان في ٢٤ كانون الأول ١٩٧٥. ينظر: زهير قاسم محمد السامرائي، السياسة الأمريكية تجاه عمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨١، مجلة كلية التربية – جامعة سامراء، مج٩، ع٣٤، ٢٠١٣، ص١٩٨.

أما بخصوص الاحتلال السوفيتي، فقد تقدمت القوات السوفيتية باتجاه العاصمة كابول، وقتلت الرئيس حفظ الله أمين ونصبت مكانه رئيساً آخر. ينظر: نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص٤٦٢.

([٥٩]) صوت لهذا القرار ١١ صوتاً مقابل صفر، مع امتناع أربع دولٍ عن التصويت من ضمنهم الاتحاد السوفيتي. ينظر: سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٠؛ The Iran Hostage Crisis, Op., Cit., P.69.

([٦٠]) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٠.

([٦١]) بعد انتخاب بني صدر رئيساً للجمهورية الإيرانية، اعتقدت واشنطن بأنه سيكون بمقدوره اتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاق سراح الرهائن، وهذا الأمر على ما يبدو يعكس الفهم المحدود لحقيقة الموقف داخل إيران من قبل الإدارة الأمريكية. ينظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله – قصة إيران والثورة، دار الشروق، ط٦، القاهرة ٢٠٠٢، ص٢٤٧.

([٦٢]) مسعود الخوند، المصدر السابق، ص١٤٥.

([63]) David Patrick Houghton, Op., Cit., P. 108.

([٦٤]) سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٦.

([٦٥]) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٠؛ سايروس فانس، المصدر السابق، ص٢٤٦.

([٦٦]) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩١؛ جيمي كارتر، مذكرات...، ص٥٣٠.

(٦٧) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩١؛ جيمي كارتر، مذكرات...، ص٥٣٠.

(٦٨) نقلاً عن: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩١.

(٦٩) مسعود الخوند، المصدر السابق، ص١٤٦ .

(٧٠) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩١.

(٧١) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٧٢) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٧٣) جيمي كارتر، مذكرات...، ص٥٣١؛

لقد اجريت انتخابات مجلس الشورى الإيراني في ١٤ آذار ١٩٨٠، بحيث حصل خلالها رجال الدين على ٨٠ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ عددها ٢٧٠ مقعداً، بينما حصل اتباع بني صدر على ٢٠ مقعداً، في الوقت الذي حصل فيه اتباع حزب توده ومنظمتي مجاهدي خلق وفدائيي خلق على ١٠ مقاعد فقط، كما انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني أول رئيس لمجلس الشورى الإسلامي. ينظر: آمال السّبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ – ١٩٧٩، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٢٧؛ علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠١٣، ص١٧٨.

(٧٤) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٧٥) الحقيقة أن هاملتون لم يعطِ أية تعهدات لصادق قطب زاده آنذاك.

(٧٦) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(٧٨) جيمي كارتر، مذكرات...، ص٥٣٨.

ويبدو أن هناك التباس فيما جاء في مذكرات كورت فالدهايم عندما ذكر أن هذا التصريح القي في ١٠ أيار ١٩٨٠، بينما يذهب في الصفحة التالية مما ذكره فيقول أن اللجنة أنهت اعمالها وغادرت إيران في ١٢ آذار من العام نفسه. ينظر: كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٣ وكذلك ص١٩٤ .

(٧٩) جيمي كارتر، مذكرات ...، ص٥٣٨؛ كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٣.

(80) F.R.U.S., Special Coordination Committee Meeting, "Iran Afghanistan," (excerpts), Vol. XI, Part1, Iran: Hostage Crisis, November 1979-September 1980, March 20, 1980, P.527.

(٨١) جوزيب بروز تيتو Josip Broz Tito : ولدَ في ٧ آذار ١٨٩٢، في قرية كومروفيتش Kumrovece التابعة لكرواتيا Croatia التي كانت حتى عام ١٩١٨ تحت سلطة الامبراطورية النمساوية المجرية، وبعد أنْ بلغ سن الواحدة والعشرين من عمره التحق بالسلك العسكري في عام ١٩١٣ في الجيش النمساوي – المجري، وشغل العديد من المناصب منذ عام ١٩٤٣، ويُعد من مؤسسي حركة عدم الانحياز، وزعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي ١٩٣٩–١٩٨٠، وقائد المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي ١٩٤١–١٩٤٥، ورئيس وزراء يوغسلافيا١٩٤٣ – ١٩٦٣، ورئيساً للدولة ١٩٥٣–١٩٨٠، توفي في ٤ أيار ١٩٨٠. للمزيد ينظر: بيداء محمود أحمد سويلم،

جوزيب بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد بها الطالبة، كلية التربية– ابن رشد، ٢٠١٣، ص ص٩–٤٤.

([٨٢]) المصدر نفسه، ص٢٨٤.

([٨٣]) كورت فالدهايم، المصدر السابق، ص١٩٤.